

توتال تقود جهود العراق للتحويل إلى الطاقة النظيفة

وبنق العراق المليارات من الدولارات لزيادة إنتاج الغاز وتقليل اعتماده على الواردات من إيران حيث يستخدم العراق الوقود إلى حد كبير لتشغيل محطات الكهرباء الخاصة به.

وتسببت اضطرابات الإمداد وكذلك سوء الإدارة في حدوث انقطاع حاد في التيار الكهربائي في العام الماضي مما أثار انتقادات الأوساط الاقتصادية والشعبية بشكل أكبر لاسيما وأنها جاءت في فترة الوباء.

1000
ميجاوات حجم إنتاج الكهرباء من محطة الطاقة الشمسية التي ستشيدها توتال في العراق

وتوفر الشبكة المتداخلة الكهرباء لضبع ساعات فقط في اليوم، الأمر الذي يجعل العراقيين يعانون بشدة خلال فصل الصيف حيث تصل درجات الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية.

ويسعى العراق المتعطش إلى الكهرباء لإضافة الطاقة النووية في مزيج إنتاج الطاقة النظيفة والتي تسير ببطء شديد، بهدف تغطية العجز الكبير في توفير الكهرباء، لكن محللين يرون أن الخطة الطموحة قد تواجه عقبات خاصة في ما يتعلق بإقناع المستثمرين بضح أموال في المشروع.

وكتشفت الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة في مطلع يونيو الماضي عن خطط لاستثمار نحو 40 مليار دولار في مشاريع للطاقة النووية.



طاقة بتكاليف أقل

بغداد - وافق مجلس الوزراء العراقي على صفقة أبرمتها وزارة النفط قبل أشهر مع توتال لتشييد محطة طاقة شمسية بقدرة ألف ميجاوات حيث الطاقة الشمسية نادرة في البلد النفطى باستثناء استخدامها في إضاءة بعض الشوارع الرئيسية.

وسيقود عملاق الطاقة الفرنسي توتال جهود الحكومة العراقية من أجل التحول إلى تنوع مزيج الطاقة عبر إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة حيث تسعى الدولة النفطية المرهقة اقتصادياً إلى إنهاء انقطاع التيار الكهربائي واسع النطاق في معظم المناطق والذي أثار اضطرابات اجتماعية طيلة السنوات الماضية.

ودخل العراق منذ فترة في معركة مضنية بحثاً عن مستثمرين عالميين من أجل بناء سبع محطات للطاقة الشمسية رغم مناخ الأعمال غير المستقر، وذلك في إطار سعيه لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة في البلاد.

ومشروع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة هو واحد من 4 مشاريع تنموية ضخمة تسعى الحكومة لتنفيذها مع توتال، وثاني المشاريع يشمل العمل في مشروع لحقن مياه البحر بهدف إلى زيادة إنتاج النفط من الحقول الجنوبية، والتي كانت وزارة النفط تحاول تنفيذه منذ عشر سنوات.

أما المشروع الثالث وهو الأهم، فيتعلق بجمع وتكرير الغاز في حقول أرتاوي غرب القرنة 2 ومجنون الطوية والحيس التي تحرق كميات كبيرة فيها من الغاز. ويتمثل المشروع الرابع في إنشاء مجموعة منشآت في هذه الحقول مع إنشاء مجمع الغاز المركزي في أرتاوي، بهدف استثمار كامل كميات الغاز المصاحب.

أوساط الأعمال في الأردن تضغط لتعديل دفة السياسات الاقتصادية

استعادة مؤشرات النمو الإيجابية تتطلب تبني خطط تحفيزية واضحة



توسعت دائرة شكوك الأوساط الاقتصادية في الأردن في جدوى خطط الحكومة لتحفيز المؤشرات وفق برنامج الإصلاح الذي يسير ببطء شديد. وأكدت على ضرورة اتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة واعتماد أدوات أكثر فاعلية لتطوير كل المجالات الحيوية لإنعاش مؤشرات النمو.

عمان - تجمع اوساط الأعمال في الأردن على أن استعادة تعافي مؤشرات النمو تتطلب من الحكومة الإسراع في إجراء تعديلات هيكلية في سياساتها عبر تفعيل مختلف الأدوات الاقتصادية والنقدية والمالية والاستثمارية، وتبني خطة تحفيزية واضحة المعالم تستهدف تنشيط القطاعات الإنتاجية دون استثناء. وتشمل المطالبات معالجة ملفي الطاقة والنقل وضخ السيولة المالية في الاقتصاد وإجراء إصلاحات ضريبية وجمركية، وتوسيع الاستثمارات القائمة والتخفيف من رحلة المستثمر، إضافة إلى معالجة ارتفاع كلف التمويل.

ورأى رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب خالد أبو حسان أن استعادة معدلات النمو الاقتصادي تتطلب القيام بمجموعة من الخطوات العاجلة تبدأ بخفض أسعار الوقود ومكافحة البيروقراطية وتنشيط القطاعات الاستراتيجية.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى أبو حسان قوله إنه "الضرورة تقتضي تسريع وتيرة إعادة عمل بعض القطاعات مثل قطاع السياحة، كما أن رفع معدلات النمو وتحفيزه يتطلب سرعة اتخاذ القرارات والإجراءات الحكومية، وتذليل العقبات أمام المستثمرين".

1.4
في المئة النمو المتوقع للاقتصاد الأردني هذا العام بعد أن انكمش بواقع 1.6 في المئة في 2020

وأوضح أن تخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين، وإعادة النظر بالوعاء الضريبي، وضرورة اتخاذ إجراءات تخفيفية للحد من ارتفاع الأسعار عالمياً أمر يحتاج إلى رؤية أكثر وضوحاً.

وأمام الحكومة فرص مهمة اليوم للنهوض بمؤشرات النمو السلبية، خاصة وأن هناك اهتماماً كبيراً من قبل الملك عبدالله الثاني في أن يكون القطاع الخاص شريكاً رئيسياً لشركات القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية.

أعباء ثقيلة خلفتها الجائحة

وما يؤكد أن الوضع المالي للبلاد ليس على ما يرام تلك المؤشرات الحديثة الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتي أظهرت انخفاض الأصول الاحتياطية بنسبة 2.1 في المئة بنهاية يونيو الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له.

وذكر المركزي في مذكرة نشرها على موقعه الإلكتروني أن الأصول الاحتياطية (علاوة ذهب وسندات وأذونات)، بلغت بنهاية يونيو الماضي 12.9 مليار دينار (18.2 مليار دولار).

وبحسب المركزي، فإن الاحتياطي الذي يعتمد على عدة عوامل مهمة منها حوالات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي إلى جانب المساعدات الخارجية يكفي لفترة تزيد عن 7 أشهر من مدفوعات النقد الأجنبي.

ويرى الأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة اليرموك قاسم الحموري أنه يمكن استعادة معدلات النمو من خلال حل المشكلات والعقبات التي تقف أمام الاقتصاد أولها معالجة ملفي الطاقة والنقل، والذي سيترتب عليه نشاط في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي سينعكس على النمو والإنتاج بشكل أسرع.

ومن المرجح أن يعمل هذا الإصلاح المهم على تخفيض كلف الإنتاج المرتفعة، لأن جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من زراعة وصناعة وسياحة تعاني من ارتفاع كلف الإنتاج وكلف الطاقة.

القطاعات لإيجاد مناعة مجتمعية ضد الفيروس، وتتبعه مراقبة الأوضاع الصحية وخاصة بعد أن تم فتح القطاعات بحيث يتم اتباع جميع وسائل السلامة الصحية.

يعتبر كثيرون أن القطاع الخاص شريك مهم في خفض أرقام البطالة التي ارتفعت إلى 25 في المئة والفقر عند معدل 15.7 في المئة، كما تشير إلى ذلك أرقام دائرة الإحصاء الأردنية.

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط شديدة بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي الجائحة عالمياً، وتراجع مداخيل السياحة بانكسار من 75 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2019.

وبحسب أرقام إحصائية صادرة عن دائرة الإحصاء العامة، نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الأول من عام 2021، بنسبة 0.3 في المئة بعد أن انكمش بنسبة 1.6 في المئة في عام 2020، وهو الأول منذ ثلاثة عقود تقريباً.

كما أظهرت التقديرات الأولية أن بعض القطاعات الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد الأردني بواقع 1.4 في المئة بنهاية العام الجاري، وقال في تقرير قبل فترة إن اقتصاد الأردن تضرر بشدة من الجائحة وسط نمو منخفض ومعدلات بطالة عالية، الأمر الذي جعل لهذه الأزمة تأثيرات عميقة بشكل خاص على قطاع الخدمات وإيرادات السفر والسياحة.

ويعتقد الخبير في المجال المالي عدلي قندح أن عملية التعافي بالكامل تحتاج أولاً الانتهاء من عمليات التطعيم لجميع فئات المجتمع العاملة في مختلف



خالد أبو حسان
إنعاش الاقتصاد يتطلب سرعة في اتخاذ القرارات

وقال قندح المدير العام لجمعية البنوك في الأردن سابقاً إن "استعادة معدلات النمو تتطلب ضخ سيولة في الاقتصاد من خلال البنوك والصناديق والاستثمارات وتوجيهها للقطاعات الاستراتيجية والحيوية المشغلة لليد العاملة".

وأوضح أن اليات التحفيز يجب أن تنطلق من التحديرات التي يواجهها الاقتصاد الأردني والمتمثلة في البطالة والفقر وارتفاع معدل الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز في الموازنة العامة وانخفاض إنتاجية وقلة استثمارات.

وتقول وكالات التصنيف الائتماني الدولية إن عمان ستكافح ارتفاعاً قياسياً في حجم الدين الخارجي نتيجة تداعيات كورونا على اقتصاد البلد المنهك أصلاً، ما يعسر تحديات إصلاح الأوضاع في بلد يعتمد على نحو كبير على المساعدات الدولية.

هل تعاني بوينغ من مشكلات حقيقية في تسويق طائراتها؟

خليط من المشكلات الفنية والإدارية وضع العملاق الأميركي لصناعة الطيران تحت المجهر

وتصر إدارة الطيران الفدرالية على استعدادها لفحص جميع الجوانب المتعلقة بالسلامة. فعلى سبيل المثال، عندما اقترحت بوينغ في شهر مايو خوارزمية كوسيلة لفحص طائرات 787، طلبت إدارة الطيران الفدرالية تعليق عمليات التسليم حتى يتسنى فحص البيانات الكامنة وراء الاقتراح.

وقال مصدر داخل إدارة الطيران الفدرالية لوكالة الصحافة الفرنسية إنها لم تعد تريد أن تسلم بضعة ما تقوله المجموعة، لا بل تريد الإطلاع على البيانات. ويقول كين هيربرت من كاناكورد جنوبي إن النكسات الأخيرة التي منبت بها طائرة 787 تسلط الضوء على مشكلات في التواصل الداخلي إذ إن ديف كالهون حتى وإن أثار قلقه على سلامة سحّل بسرعة.

ويضيف هيربرت أن المسألة تتعلق "بالقدرة على تبين الأخبار السيئة وحلها في الوقت المناسب وهذا يعطي الانطباع بأن الشركة لا تتعامل مع الوضع من منظور شامل".

ويجبر عن الرأي نفسه حسن شهيد رئيس مؤسسة سلامة النقل الجوي، موضحاً أنه يجري حالياً تنفيذ التوصيات الصادرة بعد أعطال ماكس، مع أنظمة إدارة مخاطر جديدة تُترجم "بالمزيد من الإشراف والشفافية".



كين هيربرت
بوينغ ولوسو حظما هي حالياً تحت عدسة مكبرة وهذا له ما يبرره

وسعت بوينغ إلى الدفاع عن نفسها في كل مرة تظهر أمام مشكلة، حيث قالت إنها عملت "بشكل منهجي" خلال العام الماضي من أجل تحسين السلامة.

وفي حالة 787 على سبيل المثال، اتخذت الشركة "قرار إبطاء معدل الإنتاج لإجراء عمليات تفتيش إضافية وربما القيام ببعض أعمال الإصلاح، حتى وإن أثر في بعض الأحيان على العمليات".

وقد يكون قرار نقل إنتاج 787 إلى موقع واحد في ساوث كارولينا تسبب أيضاً في حدوث إرباكات.

كما أن تقريراً برلمانياً نُشر في سبتمبر الماضي عن حوادث ماكس سلط الضوء على تغيير طراً على ثقافة الشركة بعد الاندماج مع ماكدونيل دوغلاس في عام 1997 مع إبطاء المزيد من الاهتمام للأرباح المالية وبدرجة أقل لحل المشكلات الهندسية.

ووجه هذا التقرير بشكل خاص إصبع الاتهام إلى "ثقافة الإخفاء" التي سادت لدى الشركة المصنعة بالإضافة إلى ضعف إشراف إدارة الطيران الفدرالية عليها.

ويقول المحلل برتراند فيلمر رئيس مؤسسة استشارات الطيران أكيكر إن التحقيقات أظهرت فشل الجهتين، إحداهما في أداء دورها كمجموعة مصنعة والأخرى في دورها الإشرافي.

ويضيف "إنهم يحاولون تصحيح الأمر؛ إدارة الطيران الفدرالية من خلال تعنتها في ما طلبته، وهم يحدون أوجه قصور لا محالة".

كما حذرت إدارة الطيران الفدرالية شركة بوينغ في مايو الماضي من أنها قد تطلب المزيد من الرحلات التجريبية قبل التصديق على الطائرة 777 إكس ذات الجسم العريض في المستقبل بسبب نقص البيانات الفنية.

وأدت المشكلات الكهربائية في قمرة القيادة في بعض طائرات 737 ماكس في أبريل الماضي إلى التجميد المؤقت لنحو مئة طائرة تم تسليمها للزبائن.

كما تخلفت المجموعة عن تسليم النموذجين الجديدين للطائرة الرئاسية إير فورس وان، بينما تواجه طائرة الترميم كي سي.46 مشكلات عدة.

ويقول المختصون إن هناك أسباباً عديدة وراء هذه المشكلات فهي ربما تفاقمت بسبب الوباء إذ تواجه المجموعة وموردوها المشكلات نفسها المتعلقة بالموظفين والإمداد مثل بقية قطاعات الاقتصاد.

كانت شركة سيائل العملاقة محور تحقيقات عديدة.

وتولى رئيسها ديف كالهون في يناير 2020 منصبه وأمامه مهمة صعبة تتمثل في استعادة الثقة بالشركة. وسيتعين عليه أن يشرح موقفه الأريبعاء عندما تُنشر النتائج الفصلية للمجموعة، بشأن الانتكاسات الأخيرة.

وأعلنت شركة بوينغ في منتصف يوليو الماضي أنها رصدت عيوباً جديدة في طائرة 787 دريملاينر طويلة المدى كانت كفية بتقليل معدلات الإنتاج وتأخير تسليم الطائرة. وكانت المجموعة قد اكتشفت عدة عيوب في التصنيع الصيف الماضي، لاسيما في هيكل الطائرة.

نويويورك - واجه عملاق صناعة الطائرات الأميركية بوينغ مشكلات فنية متراكمة طيلة الأشهر الأخيرة من أعطال كهربائية في قمرة قيادة طائرات ماكس ونشواتها في بدن طائرة 787 وتأخير في تسليم 777 إكس، لكن العديد من المراقبين يقولون إن الأمر نتجة للتشدد في الإشراف على أدائها.

ويلخص كين هيربرت أخصائي الطيران لدى كاناكورد جنوبي، الأمر بقوله إن "بوينغ، ولوسو حظا عسرة، وهذا له ما يبرره".

فبعد الحادثين اللذين تعرضت لهما طائرتها الجديدة 737 ماكس وخلفا 346 قتلا في 2018 و2019،

